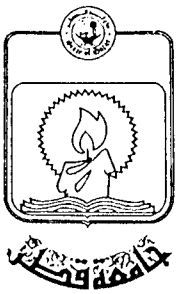

مجلة

مركز بحوث السنة والسيرة

العدد الثامن

١٤١٥هـ - ١٩٩٤ - ١٩٩٥م

موقف الشيخ الغزالى من السـنة النبوية

أ . د . يوسـف القرضـاوي
مدير مركز بحوث السنة والسيرة

القــرآن الكــريم هو المصــدر الأول لفكــر الشيخ الغــزالي الـدعـوى والاصـلاحي ، والسنـة هي المصـدر الثـاني . فهـو يعتبر السنة ضرورة لفهم القرآن ، فهي الشرح النظري ، والتطبيق العملي له ، وهو يحتفل احتفالا خاصا بالسـيرة ، باعتبارها الجانب العملي من السنة ، حيث جعل الله نبيه (الأسوة الحسنة) . وهي تمثل الإسلام مجسدا ، والقرآن حيا ، في مواقف ووقائع ، تراها الأعين ، وتلمسها الأيدي ، ويتعظ بها الخاص والعام ، وفي هذا صنف كتابه القيم (فقه السيرة) .

ولهذا وجدنا في كتبه حشدا كبيرا من الأحاديث الشريفة ، يسوقها مع آيات القرآن العزيز لتكون نورا على نور ، فيبين بها حقائق الإسلام ، ويرد بها على أباطيل خصومه ، ويصور بها عدله ورحمته ، ووقوفه مع الضعيف حتى يقوى ، ومع المظلوم حتى ينتصر ، ومع الجاهل حتى يتعلم ، ومع الجائع حتى يطعم ، ومع الخائف حتى يأمن ، ومع المستعبد حتى يتحرر .

صحيح أنـه لم يعن بتخـريج الحديث ، وتمييز الصحيح من الضعيف ، مكتفيا بعزوه إلى من أخرجه حينا ، أو غير معزو حينا ، جريا على ما اعتاده كثير من المؤلفين في الأعصر الأخيرة ، من ذكر الأحاديث معلقة غير مسندة ، بل هو ما مضى عليه المصنفـون في الفقـه وغـيره قديما ، وهو ما جعل كثيرا من أئمة الحديث يعنون بتخريج الكتب المشهورة في الفقه وغيره ، كما فعل الزيلعي في (نصب الــراية) وابن حجـر في (التلخيص) والعـراقي في تخريج أحـاديث (الاحياء) وغيرهم ، وهو حين يذكر الضعيف إنما يستأنس به فيما ثبت بالقرآن وصحيح السنة ، ولا يتخذه حجة وحده .

ومن تأمل في كتابه (فقه السيرة) ووقفاته العميقة مع الأحداث النبوية طوال مراحل حياته ﷺ من الميلاد إلى بعثته ، ثم مرحلة الدعوة والمصابرة ، ومرحلة الجهاد والمواجهة ، أو مرحلة بناء الفرد في مكة ، ومرحلة بناء المجتمع في المدينة ، وجد فيه عقل الباحث المدقق ، يتعانق مع قلب المؤمن المحب ، وروح الداعية المحلق ، الذي يحيا في السيرة ، بل تحيا فيه السيرة .

ويتجلى ذلك مرة أخرى في كتابه (فن الذكر والدعاء عند خاتم الأنبياء) الذي يلمس فيه كل من قرأه روح العاشق المتوله ، أكثر من فكر العالم الباحث .

يقول الغزالى في مقدمة كتابه ذاك :

« شغفت بسير العباد الصالحين ، وحاولت أن أقبس منها شعاعا أستضيء به .

كنت بقلبي مع موسى في مدين ، وهو يحس لذع الوحشة والحاجة ويقول : ﴿ رَبِّ إِنِّي لِمَا أَنزَلْتَ إِلَيَّ مِنْ خَيْرٍ فَقِيرٌ ﴾ (القصص : ٢٤) .

وكنت مع عيسى وهو يواجه مساءلة دقيقة ويدفع عن نفسه دعوى الألوهية : ﴿ مَا قُلْتُ لَهُمْ إِلَّا مَا أَمَرْتَنِي بِهِ أَنِ اعْبُدُوا اللَّهَ رَبِّي وَرَبَّكُمْ وَكُنتُ عَلَيْهِمْ شَهِيدًا مَّا دُمْتُ فِيهِمْ فَلَمَّا تَوَفَّيْتَنِي كُنتَ أَنتَ الرَّقِيبَ عَلَيْهِمْ وَأَنتَ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ شَهِيدٌ ﴾ (المائدة : ١١٧) .

كنت مع إبراهيم وهو بوادي مكة المجدب يسلم ابنه للقدر المرهوب ، ويسأل الله الأنيس لأهله : ﴿ رَبَّنَا إِنِّي أَسْكَنتُ مِن ذُرِّيَّتِي بِوَادٍ غَيْرِ ذِي زَرْعٍ عِندَ بَيْتِكَ الْمُحَرَّمِ رَبَّنَا لِيُقِيمُوا الصَّلَاةَ فَاجْعَلْ أَفْئِدَةً مِّنَ النَّاسِ تَهْوِي إِلَيْهِمْ وَارْزُقْهُم مِّنَ الثَّمَرَاتِ لَعَلَّهُمْ يَشْكُرُونَ ﴾ (إبراهيم : ٣٧) .

غير أني انبهرت وتاهت مني نفسي ، وأنا بين يدي خاتم النبيين محمد بن عبدالله ، وهو يدعو ويدعو .

لقد شعرت بأني أمام فن في الدعاء ذاهب في الطول والعرض ، لم يؤثر مثله عن المصطفين الأخيار ، على امتداد الأدهار .

ولست في مقام مفاضلة بين أحد من النبيين ، إنها حقيقة علمية رأيت اثباتها في صفحات قلائل ، مشفوعة بالدلائل التى تزدحم حولها .

وقد نقول : أعلى جبل في الأرض جبل كذا في الهند ! وما نقصد النيل من الجبال الأخرى ، إنه ذكر حقيقة .

قد نقول : ان الشمس أكبر من القمر سبعين ألف ألف مرة ، ليكن ، ذاك تقرير حقيقة . وفي هذا الكتاب سياحة محدودة في جانب شريف من جوانب السيرة ، جانب الذكر والدعاء .

ما فيه من توفيق هو محض الفضل الأعلى ، وما قد أخطىء فيه هو رشح نفسي الأمارة بالسوء . ورجائى أن يقبل ربى هذه الكلمات في ميزان الحسنات . كما أرجوه ـ تبارك اسمه ـ أن يقبل صلواتى على النبي العربي محمد ، وأن يسعدنا جميعا بشفاعته » .

زوبعة كتاب السنة بين الفقة والحديث :

أما كتابه الأخير (السنة بين أهل الفقه وأهل الحديث) الذي هاج عليه خصومات الكثيرين ، واستثار اقلاما عدة لترد عليه بقسوة وحدة ، فمنطلقه فيه الدفاع عن السنة أمام فريق (العقلانيين) . ولو أدى ذلك إلى رد بعض الأحاديث الثابتة في الصحاح إذا ناقضت منطق العقل ، أو منطق العلم ، أو منطق الدين نفسه ، حسبما يراه .

والمبدأ مقرر لدى علماء الحديث أنفسهم ، ولكن الخلاف في التطبيق . وربما أسرف الشيخ في رد بعض الأحاديث الثابتة ، وكان يمكن تأويلها وحملها على معنى مقبول . وربما قسا كذلك على بعض الفئات ، ووصفهم ببعض العبارات الخشنة والمثيرة ، وربما استعجل الحكم في بعض مسائل كانت تحتاج إلى بحث أدق ، وإلى تحقيق أوفى .

ولكن الكتاب ليس كما تصوره الحملة عليه ، كأنه كتاب ضد السنة ، ولا كما تُصوِّر مؤلفه وكأنه ينكر السنة ، فهذا ظلم بيّن للشيخ ، الذى طالما دافع عن حجية السنة المشرّفة ، وهاجم خصومها بعنف .

وانكار حديث أو حديثين أو ثلاثة ، وإن ثبتت في الصحاح ، لا يعنى بحال انكار السنة بوصفها أصلا ثانيا ، ومصدرا تاليا للقرآن . ولو صح ذلك لأخرجنا أئمة كبارا مثل أبي حنيفة ومالك من زمرة أهل السنة ، لردهما أحاديث صحاحا

في العبادات أو المعاملات لم تثبت عندهما . بل لو صح ذلك لاتهمنا أم المؤمنين عائشة رضى الله عنها ، لأنهاردت على بعض الصحابة أحاديث رووها وسمعوها بآذانهم من النبي ﷺ لأنها ـ في رأيها ـ مخالفة لما جاء في القرآن ، فاتهمتهم بأنهم لم يحسنوا أن يسمعوا ، أو يحسنوا أن يحفظوا .

وقد نخالف الصديقة بنت الصديق في فهمها وفي موقفها من تلك الأحاديث ، كما نخالف مالكا وأبا حنيفة في موقفهما كذلك . وقد نرد بالحجة على ما ذهبوا إليه ، ونبين تهافته ووهن أساسه . ولكن مسلما ذا مسكة من عقل ودين ، لا يستطيع أن يتهم عائشة ، ولا أن يتهم أبا حنيفة أو مالكا بأنه ضد السنة ، أو مارق من الدين .

وهذا هو موقفنا من الغزالى ، قد نخالفه في بعض آرائه في الكتاب ، ما قل منها أو كثر ، وقد نخطئه فيها ، فليس هو بمعصوم ، ولكنا لا نتهمه في دينه ، ولا في علمه ، ولا نهيل التراب على تاريخه الحافل ، وكفاحه المتواصل ، في نصرة الإسلام .

والواقع أن معظم ما تضمنه كتاب الشيخ ليس جديدا عن فكره ، بل هو مثبوت في مختلف كتبه ، ضم شتاته في هذا الكتاب ، مع بعض أفكار جديدة ، وكلمات شديدة ، ولهذا اثار ما أثار من ضجيج .

حديث الاحاد واثبات العقائد :

وإذا تعرضنا لما أخذ على الشيخ في جانب السنة نجده يتلخص في أمرين أساسيين :

أولهما : أنه لا يعتمد أحاديث الأحاد في إثبات العقائد .

وهذا كما بيناه في بعض كتبنا[1] ـ مؤسس على أمرين :ـ

١ ـ أن العقائد لابد أن تبنى على اليقين لا على الظن .

٢ ـ وأن أحاديث الآحاد ـ وإن صحت ـ لا تفيد اليقين ، بل لا يفيد اليقين الا المتواتر .

ونصوص القرآن تؤيد الأمر الأول ، فإن الله تعالى ذم المشركين بقوله :

﴿ وَمَا لَهُم بِهِۦ مِنْ عِلْمٍ إِن يَتَّبِعُونَ إِلَّا ٱلظَّنَّ وَإِنَّ ٱلظَّنَّ لَا يُغْنِى مِنَ ٱلْحَقِّ شَيْـًٔا ﴾

(النجم : ٢٨) .

وأقوال جمهور علماء الأصول : أصول الدين وأصول الفقه ، وعلماء الحديث أنفسهم ـ تؤيد الأمر الثاني ، واستثنوا ما احتفت به القرائن ، كأن يكون في الصحيحين وتلقته الآمة بالقبول ، وسلم من المعارض ، ونازع في ذلك بعض المحدثين والحنابلة .

وهذا التوجه في التعامل مع أحاديث الآحاد في العقائد هو الشائع لدى المدارس والجامعات الدينية الشهيرة في العالم الإسلامي ، التى تتبع منهج الأشاعرة والماتريدية في أصول الدين ، مثل الأزهر والزيتونة والقرويين وديوبند وما تفرع منها .

يقول شيخنا سدد الله خطاه :

« لقد تخرجت في الأزهر من نصف قرن ، ومكثت في الدراسة بضع عشرة سنة ، لم أعرف خلالها إلا أن حديث الآحاد يفيد الظن العلمي ، وأنه دليل على الحكم الشرعي ما لم يكن هناك دليل أقوى منه . .

والقول بأن حديث الآحاد يفيد اليقين ـ كما يفيده المتواتر ـ ضرب من المجازفة المرفوضة عقلا ونقلا .

وينقل عن صاحب المنار قوله : « التفرقة بين ما ثبت بنص القرآن من الأحكام ، وما ثبت بروايات الأحاد ، واقتبسه الفقهاء : ضرورية ، فإن من يجحد ما جاء في القرآن الكريم يحكم بكفره ، ومن يجحد غيره ينظر في عذره ! فما من أمام مجتهد إلا وقد قال أقوالا مخالفة لبعض الأحاديث الصحيحة ، لأسباب يعذر بها ، وتبعه الناس على ذلك . . ولا يعد أحد ذلك عليهم خروجا من الدين . . »[٢] .

محققو الحنابلة في صف الغزالى :

وقد وجدت الحنابلة مختلفين في هذه القضية ، نظرا لاختلاف ما روى عن الإمام احمد بشأنها ، وتبين لي أن معظم الأصوليين المحققين في المذهب يميلون إلى أن حديث الأحاد ـ أو خبر الواحد ـ لا يفيد اليقين ، وبتعبير آخر : لا يقتضي العلم . ذكر ذلك القاضى أبو يعلى في (العدة) وأبو الخطاب في (التمهيد) وابن قدامة في (الروضة) وآل تيمية في (المسوَّدة) .

يقول العلامة أبو الخطاب :

خبر الواحد لا يقتضى العلم ، قال (الإمام أحمد) في رواية الأثرم : إذا جاء الحديث عن النبي ـ ﷺ ـ بإسناد صحيح فيه حكم ، أو فرض عملت به ، ودنت الله تعالى به ، ولا أشهد أن النبي ـ ﷺ ـ قال ذلك . فقد نص على أنه لا يقطع به ، وبه قال جمهور العلماء[٣] .

وروى عنه حنبل : أنه قال في أحاديث الرؤية : نعلم أنها حق نقطع على العلم بها[٤]، وبه قال جماعة من أصحابنا ، وأصحاب الحديث[٥]، وأهل الظاهر[٦] .

وجـه الأول : أن خبر الواحد لو اقتضى العلم لاقتضاه كل خبر واحد ، سواء كان الراوي ثقة أو غير ثقة ، ألا ترى أن خبر التواتر أوجب العلم ، لا فرق بين أن يرويه عدول أو فساق ، ولوجب أن يقع العلم بخبر كل من يشهد على إنسان بمال أو كل من يدعى النبوة ، ولم يقل هذا أحد ، ولأنه لو أوجب خبر الواحد العلم لجاز أن يعارض التواتر ، وينسخ به القرآن ، ولا يجوز ذلك ، ولأن الواحد منا يسمع خبر الواحد ، فلا يوجب له العلم ، حتى إن منها مالا يوجب سماعه غلبه الظن ، ولأنه يجوز عليه الكذب والسهو والغلط ، فلا يجوز أن يقع به العلم ، وعكسه التواتر .

احتج الأولون : بقوله تعالى : ﴿ وَلَا تَقْفُ مَا لَيْسَ لَكَ بِهِۦ عِلْمٌ ﴾ (الاسراء ٣٦)، وقوله : ﴿ وَأَن تَقُولُوا عَلَى ٱللَّهِ مَا لَا تَعْلَمُونَ ﴾ (الاعراف : ٣٢) ، ثم أمرنا بالعمل بخبر الواحد ، فثبت أن ذلك يوجب لنا العلم .

الجواب : أن التعبد بخبر الواحد لا يقتضي القول على الله سبحانه بما لا نعلم ، لأنه قد قام عندنا الدليل القاطع على وجوب العمل بخبر الواحد ، وإذا عملنا به ، وقلنا قد تعبدنا بذلك ، فقد قلنا على الله ما نعلم ، وقفينا ما لنا به علم ، ولأن العمل لا يقف على العلم ، وإنما يجب بغلبة الظن ، كما يجب على الحاكم أن يحكم بالشاهدين ، والعامي أن يعمل بقول المفتي ، وكما يعمل بالقياس[٧] .

وفي (المسوَّدة) نقرأ هذه المسألة : خبر الواحد يوجب العمل ، وغلبة الظن دون القطع ، في قول الجمهور ، وارتضى الجوينى من العبارة أن يقال : لا يفيد (العلم) ولكن يجب العمل عنده ، لا به ، بل بالأدلة القطعية على وجوب العمل يمقتضاه ، ثم قال : هذه مناقشة في اللفظ ، ونقل عن أحمد ما يدل على أنه قد يفيد القطع إذا صح . واختاره جماعة من أصحابنا .

قال والد شيخنا : ونصره القاضى في الكفاية ، وقال شيخنا (شيخ الإسلام ابن تيمية) وهو الذى ذكره ابن أبي موسى في الإرشاد ، وتأول القاضى كلامه على أن القطع قد يحصل استدلالا بأمور انضمت إليه : من تلقى الأمة له بالقبول ، أو دعوى المخبر عن النبي ﷺ أنه سمعه منه في حضرته فيسكت ولا ينكر عليه ، أو دعواه على جماعة حاضرين السماع معه فلا ينكرون ، ونحو ذلك ، وحصر ذلك بأقسام أربعة هو وأبو الطيب جميعا ، ومن أطلق القول بأنه يفيد العلم فسره بعضهم بأنه العلم المقطوع به ، وسلم القاضى العلم الظاهر .

وقال النظام إبراهيم : خبر الواحد يجوز أن يفيد العلم الضروري إذا قارنته أمارة .

وكذلك قال بعض أهل الحديث : منه ما يوجب العلم كرواية مالك عن نافع عن ابن عمر ، وما أشبهه . وأثبت أبو إسحاق الإسفرائينى فيما ذكره الجوينى قسما بين المتواتر والآحاد سماه « المستفيض » وزعم أنه يفيد العلم نظرا ، والمتواتر يفيد العلم ضرورة ، وأنكر عليه الجويني ذلك . وحكى عن الأستاذ أبي بكر : أن الخبر الذي تلقته الأمة بالقبول محكوم بصدقه ، وأنه في بعض مصنفاته[٨] .

وذكر شيخ الإسلام فصلا يتعلق بمسألة خبر الواحد المقبول في الشرع هل يفيد العلم ؟ فإن أحدا من العقلاء لم يقل إن خبر كل واحد يفيد العلم ، وبحث كثير من الناس إنما هو في رد هذا القول .

قال ابن عبد البر : اختلف أصحابنا وغيرهم في خبر الواحد العدل : هل يوجب العلم والعمل جميعا أم يوجب العمل دون العلم ؟ قال : والذي عليه أكثر أهل الحذق منهم أنه يوجب العمل دون العلم ، وهو قول الشافعي وجمهور أهل الفقه والنظر ، ولا يوجب العلم عندهم إلا ما شهد به وقطع العذر ، لمجيئه مجيئا لا اختلاف فيه ، قال : وقال قوم كثير من أهل الأثر وبعض أهل النظر : إنه يوجب العلم والعمل جميعا منهم الحسين الكرابيسي .

قلت : وحكاه الباجى عن داود بن خويز منداد وهو اختيار ابن حزم .

قال ابن عبدالبر : الذي نقول به أنه يوجب العمل دون العلم كشهادة الشاهدين والأربعة سواء ، قال : وعلى ذلك أكثر أهل الفقه والنظر والأثر[٩] .

وبهذا تبين لنا أن موقف الشيخ الغزالي هنا هو موقف أكثر أهل الفقه والنظر ولأثر جميعاً .

رد بعض الاحاديث الصحاح :

والأمر الثاني الذي أخذ على الشيخ ، وكتب فيه الكاتبون ، ورددده المرددون ، وشنع به المشنعون ، هو رده لبعض الأحاديث الصحيحة من أحاديث الآحاد .

وما رده الشيخ من هذا النوع ردا صريحا ليس بكثير ، إنما هي أحاديث قليلة جدا ومحدودة ، وهو لم يردها لهوى في نفسه ، ولا لوهن في دينة ، ولا لتنكر للسنة ، ولا لتنقص للوحي ، بل حرصا على الدين نفسه أن يجد العلمانيون واللادينيون فيه ثُغرة ينفذون منها للطعن فيه ، والتشكيك في قضاياه ، وتوهين أصوله ، فرده لتلك الأحاديث القليلة إنما هو دفاع عن الدين في مواجهة خصومه واعدائه الكائدين له والمتربصين به .

وهذه الأحاديث التى ردها الشيخ لا يتوقف عليها أي أمر من أمور الدين ، فلو مات المسلم ولقي ربه دون أن يقرأها أو يعرف عنها شيئا ما نقص من ايمانه ذرة . مثل حديث لطم موسى عليه السلام لعين ملك الموت حتى فقأها ! وحديث « لولا بنو اسرائيل لم يخنز اللحم (أى لم يفسد) ولولا حواء لم تخن أنثى زوجها » !! . . . الخ . .

ان العالم لا يضره في دينه رده لبعض الاحاديث التي لم تثبت عنده ، فما من امام من أئمة المسلمين إلا رد أحاديث صحت عند غيره ، ولم تصح عنده ، والبخاري يشترط لقبول الحديث شروطا لا يشترطها غيره من ائمة الحديث ، حتى تلميذه مسلم في صحيحه ، والإمام على بن المديني أشد من البخاري في شروطه .

والائمة اشترطوا لصحة الحديث : ألا يكون في سنده ولا متنه شذوذ ولا علة تقدح في صحته .

وقالوا : إذا رأيت الحديث يخالف العقول ، أو يباين النقول ، أو يناقض الأصول ، فاعلم أنه غير مقبول .

فالمبدأ مسلّم به ، والخلاف إنما هو في التطبيق ، وربما قبلوا أشياء لم يروها مخالفة للعقول ، أو مناقضة للأصول ، في عصرهم ، ولكنا تبينا من الأمور ما لم يتبين لهم ، وقد انكشف لنا من العلم ما لم ينكشف غطاؤه لهم ، فهنا يختلف موقفنا عن موقفهم ، لاختلاف المعلومات لا لاختلاف المنهج .

أجل ، لم ينكر الشيخ الغزالى دقة الشروط التى وضعها علماء الحديث الكبار ، لتمييز الصحيح والحسن والضعيف ، بل قال بصريح العبارة : إنى انزل وينزل غيرى عندها ! فهى شروط جامعة مانعة ، لو نظر فيها رجل مادى لارتضاها في ضبط الأخبار وتأصيلها .

قال : وما حدث : أن تساهلا وقع في تطبيق هذه الشروط .

فإن حديث الثقات إذا ورد مخالفا لمن هم أوثق وصف بالشذوذ ، وإن كان سنده صحيحا .

كيف تقع هذه المخالفة ؟ ان الراوى بشر قد يخطىء الفهم ، أو يغلبه النسيان ، وهنا تجىء المقابلة بين حديث وحديث ، وسند وسند ، ومع التحرى والاستقصاء يظهر الحق .

« وقد تجىء المقابلة بين الدلالات المأخوذة من آية قرآنية ، وبين الخبر المروى عن طريق الآحاد . ومن غرائب ذلك أن أبا حنيفة يبيح أن تباشر المرأة عقد زواجها بنفسها ويرد ما روى بالمنع ، لأن الله يقول : ﴿ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ فِيمَا فَعَلْنَ فِيٓ أَنفُسِهِنَّ بِٱلْمَعْرُوفِ ﴾ (البقرة ٢٣٤) .

ويقول تعالى : ﴿ حَتَّىٰ تَنكِحَ زَوْجًا غَيْرَهُۥ ﴾ (البقرة : ٢٣٠) .

« فنسب العقد اليها ، وهذا الاسناد حقيقى ولا داعى للقول بالمجاز . . الخ . . وأغلب الفقهاء يرفض هذا المذهب لضعف الاستنتاج وان ايده كثيرون . والذي نلفت النظر إليه أن أحدا لا يرد حديثا بالهوى أو لأنه لم يعجبه[١٠] ، فذلك مسلك كما قلنا أقرب إلى الكفر منه إلى الإيمان .

« ونتأمل في مسلك إمام فقيه محدث ، هو مالك بن أنس رضى الله عنه ، يرى مالك أن المدينة المنورة على عهده ورثت علم الصحابة والتابعين ، وهم القرون المفضلة فى هذه الأمة ، وأن ما اجمع عليه أهل المدينة هو الصورة الدقيقة لسنة الرسول ﷺ ، فإذا جاء حديث مخالف لما عليه العمل عند أهل المدينة تجهم له مالك ، وتوقف في قبوله .

«إنه وان رواه الثقة فقد خالف الثقات ، أى أنه وفق مصطلح أهل هذا الفن شاذ ، ومن ثم رفض مالك النافلة قبل المغرب ، ورفض تحية المسجد والإمام يخطب مع ورود أحاديث تجيز ذلك ، بل تستحبه . . ان موقف مالك من هذه المرويات كموقف عمر بن الخطاب من حديث فاطمة بنت قيس في سكنى ونفقة المطلقة ثلاثا ، فقد رد الحديث ـ على صحته ـ قائلا : لا ندع كتاب ربنا وسنة نبينا لحديث امرأة لا ندرى حفظت أو نسيت ! انه لا يرد السنة وحاشا له ذلك ، إنه ينكر أن هذا الحديث سنة .

قال الشيخ عبدالله كنون كبير علماء المغرب ـ وهو مالكى المذهب ـ :

« نلمح إلى رأينا في تقديم مالك لعمل أهل المدينة على الخبر الصحيح الذى يروى عن طريق الآحـاد ، فانـا نرى أنه ذهاب منه إلى وجوب النظر في متن الحديث ، كما ننظر إلى السند . ان متن الحديث إذا وجد له معارض من الأصول والحقائق الثابتة المسلمة ، وكان من رواية الآحاد ـ أى لم يكن متواترا ، فيعلم بالضرورة أنه من الدين ـ فإنه يمكن وضعه موضع البحث ، ويتوقف العمل به حتى يبت فيه أهل العلم » .

قال : « مما يستأنس به لهذا ما روى عن ابن المعذل أنه قال :

سمعت انسانا سأل ابن الماجشون : لم رويتم الحديث ثم تركتموه ؟ فقال : ليعلم أنّا على علم تركناه » .

وهذا القول يرد على من زعم أن الإمام مالكا ترك العمل بالحديث لأنه لم يبلغه ، لا ، إنه بلغه ، ولكن ثقته برجحان ما عنده يأباه .

ان الآحاد لا ترد الاجماع أو شبه الاجماع ، وهو يرى أن ما خالف اجماع اهل المدينة مرفوض .

ويرى أبو حنيفة أن حديث الآحاد يفيد الظن الراجح ، فكل دلالة أقوى ترجح عليه كظاهر القرآن ، والقياس القطعى[11] » .

ولقد تعرض ابن تيمية في (المسودة) لقضية من يرد الحديث الصحيح وهل يكفر به ؟ فقال : وقد اختلف العلماء في تكفير من يجحد ما ثبت بخبر الواحد العـدل ، وذكـر ابن حامد في أصوله عن أصحابنا في ذلك وجهين ، والتكفير منقول عن إسحاق بن راهوية .

وبعد بحث ومناقشة في المسألة قال شيخ الإسلام :

« ولهذا كان الصواب أن من رد الخبر الصحيح ـ كما كانت ترده الصحابة ـ اعتقادا لغلط الناقل أو كذبه ، لاعتقاد الرادّ أن الدليل قد دل على أن الرسول لا يقول هذا ، فإن هذا لا يكفر ولا يفسق ، وإن لم يكن اعتقاده مطابقا ، فقد رد من الصحابة غير واحد من الأخبار التي هي صحيحة عند أهل الحديث[12] .

الغزالي مدافعا عن السنة

وما يؤسف له أن كثيرا من الناس يجهل الموقف المبدئي للشيخ الغزالي من السنة ، وهو موقف الالتزام الكامل بها ، والمحاماة عنها ، والاشتباك مع خصومها ، بقلمه البليغ ، وبيانه الدفاق .

ولقد شدد النكير في أكثر من كتاب له على الذين يزعمون الاستغناء بالسنة عن القرآن مسفها رأيهم ، ومضللا اتجاههم . كما حمل في الوقت نفسه على الذين يخوضون في السنة ، ويتحدثون عنها ، دون أن يعايشوا القرآن ويضربوا في معرفته بسهم وافر .

منزلة السنة من القرآن:

وقد تعرض لذلك مبكرا في كتابه (فقه السيرة) مبينا (منزلة السنة من الكتاب) فقال : «(والقرآن هو قانون الاسلام ، والسنة هى تطبيقه ، والمسلم مكلف باحترام هذا التطبيق تكليفه باحترام القانون نفسه ، وقد أعطى الله نبيه حق الاتباع فيما يأمر به وينهى عنه ، لأنه ـ فى ذلك ـ لا يصدر عن نفسه بل عن توجيه ربه ، فطاعته هي طاعة لله ، وليست خضوعا أعمى لواحد من الناس .

قال الله عز وجل : ﴿ مَّن يُطِعِ ٱلرَّسُولَ فَقَدْ أَطَاعَ ٱللَّهَ ۖ وَمَن تَوَلَّىٰ فَمَآ أَرْسَلْنَٰكَ عَلَيْهِمْ حَفِيظًا ﴾ (النساء : ٨٠) .

وقال : ﴿ وَأَنزَلْنَآ إِلَيْكَ ٱلذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ وَلَعَلَّهُمْ يَتَفَكَّرُونَ ﴾ (النحل : ٤٤) وقال : وَمَآ ءَاتَىٰكُمُ ٱلرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَىٰكُمْ عَنْهُ فَٱنتَهُوا۟ » (الحشر : ٧) . .

ان السير في ركاب المرسلين هو الخير كله ، ومن ثم كانت سنة محمد عليه الصلاة والسلام مصدرا لشريعته مع الكتاب الذي شرفه الله به ، وجمهور المسلمين على هذا الفهم .

الا أن السنن المأثورة عرض لها ما يوجب اليقظة في تلقيها ، فليس كل ما ينسب إلى الرسول عليه الصلاة والسلام سنة تقبل ، ولا كل ما صحت نسبته صح فهمه ، أو وضع موضعه . .

والمسلمون لم يؤذوا من الأحاديث الموضوعة قدر ما أوذوا من الأحاديث التى اسيء فهمها واضطربت أوضاعها . حتى جاء أخيرا من ينظر إلى السنن جمعاء نظرة ريبة واتهام ، ويتمنى لو تخلص المسلمون منها . .

وهذا خطأ من ناحيتين :

اهمال الحقيقة التاريخية أولا ، فإن الدنيا لم تعرف بشرا أحصيت أثاره ، ونقدت بحذر ، ومحصت بدقة ، كما حدث ذلك في آثار محمد بن عبدالله ، فكيف ترمى بعد ذلك في مطارح الاهمال !

والناحية الأخرى : أن في السنة كنوزا من الحكمة العالية لو نسب بعضها إلى أحد من الناس لكان من العظماء المصلحين ، فلماذا تضيع على صاحبها ويحرم الناس خيرها ؟

عندما درسنا تراث محمد عليه الصلاة والسلام في « الأخلاق »[١٣] وذاكرنا احاديثه التى تربو علي الألوف في شتى الفضائل خيل الينا : لو أن جيشا من علماء النفس والتربية اجتمع ليسوق للعالم مثل هذا الأدب لعجز ، والأخلاق شعبة واحدة من رسالة محمد عليه الصلاة والسلام الضخمة . انتهى[١٤] .

اضاعة السنة اضاعة للدين كله :

وفي كتابه (دستور الوحدة الثقافية للمسلمين) يقول :

« تواجه السنة النبوية هجوما شديدا في هذه الأيام ، وهو هجوم خال من العلم ومن الانصاف ، وقد تألفت بعض جماعات شاذة تدعى الاكتفاء بالقرآن وحده .

ولو تم لهذه الجماعات ما تريد لأضاعت القرآن والسنة جميعا ، فان القضاء على السنة ذريعة للقضاء على الدين كله . ان محاربة السنة لو قامت على أسس لوجب ألا يدرس التاريخ في بلد ما .

لماذا يقبل التاريخ على أنه علم وتهتم كل أمة به ، مع أن طرق الاثبات فيه مساوية أو أقل من طرق الاثبات في الحديث النبوي ؟

وأمر آخر نحب أن نثيره : لماذا تدرس سير العظماء وكلماتهم وتعرض للتأسي والاعجاب ، ويحرم من ذلك الحق رسل الله ، وفي صدارتهم سيد أولئك الرسل مروءة وشرفا ، وبيانا وأدبا ، وجهادا واخلاصا ؟

ان الله في كتابه أحصى أسماء ثمانية عشر نبيا من الهداة الأوائل ثم قال للهادى الخاتم : ﴿أُولَٰئِكَ الَّذِينَ هَدَى اللَّهُ فَبِهُدَاهُمُ اقْتَدِهْ قُل لَّا أَسْأَلُكُمْ عَلَيْهِ أَجْرًا إِنْ هُوَ إِلَّا ذِكْرَىٰ لِلْعَالَمِينَ﴾ (الانعام ٩٠) .

فإذا برز للانسانية انسان كامل التقت في سيرته شمائل النبوات كلها ، وتفجرت الحكمة على لسانه كلمات جوامع ، واستطاع ـ وهو الفرد المستوحش ـ أن يحشد من القوة ما يقمع كبرياء الجبابرة ، ويكسر قيود الشعوب ، ويوطىء الاكناف للحق المطارد . . إذا يسر الله للانسانية هذا الإنسان العابد المجاهد الناصح المربى ، جاء من يقول : لا نأخذ منه ولا نسمع له ، ثم يستطرد مخفيا غشه : حسبنا كتاب الله ! وهل السنة الا امتداد لسناه ، وتفسير لمعناه ، وتحقيق لأهدافه ووصاياه ؟[١٥] .

علاقة السنة بالقران :

وأبرز كتاب تناول فيه الغزالي صلة السنة بالقرآن ، بتوضيح وتفصيل وتأصيل ، هو كتاب (ليس من الاسلام) ولا بأس أن أنقل هنا بعض الفقرات منه ـ وان طالت ـ لبيان الموقف الحقيقى للشيخ من السنة ، ولننصفه من خصومه ، الذين غلا بعضهم ، بل فجر في خصومته له ، سامحهم الله .

القران ثم السنة

يقول الغزالى تحت هذا العنوان :

« المصدر الأول لتعليم الاسلام هو القرآن الكريم وهو من المصادر الأخرى بمنزلة الجذع من فروع الشجرة وثمارها .

وفي الحديث : « فضل كلام الله على سائر الكلام كفضل الله على خلقه » .

وأنت ترى في الأنظمة العامة التى تحكم الجماعات دساتير أصيلة . ثم قوانين ادارية وجنائية وشخصية وتجارية .

ثم لوائح وقرارات ومذكرات تفسيرية . . . الخ .

والمفروض في الدساتير أنها مجمع القواعد الخطيرة في الحكم والتشريع والتنفيذ ، وأنها تضم أمهات المسائل التى ينبغى النص عليها ولا تترك للتقديرات المختلفة .

وأن ما عداها يرتكز عليها ويستمد حرمته منها .

ولذلك لا يمكن أن يحتوى على ما يخالفها نصا أو روحا .

فإذا وجد هذا المخالف الغى من تلقاء نفسه .

كذلك كتاب الله ، هو قطب الاسلام ، ومنبع شرائعه ، والدستور الذى يقتعد الصدارة فيما يضم من توجيه وأدب ، ووصايا وأحكام .

وقد تضمن أصول الإسلام . ومنه تؤخذ الصور العامة لما يرضاه الله لعباده فى شئون حياتهم ومناحى تفكيرهم ، ومعالم سلوكهم . والمسلمون للأسف لايقدرون الكتاب العزيز حق قدره ، ولا يعلقون بصائرهم وأبصارهم بمعانيه وأهدافه كما ينبغى .

ودعك من تجويد التلاوة كما يفعل أصحاب الأصوات ، ومن التأثر الموقوت الذى تلمح مظاهرة على بعض الأجسام ، فإن هذا وذاك لا يدلان على شىء ذى بال . .

إن القرآن هو الهداية الأولى للناس ، الهداية التى صدرت عن الله محصية قواعد الحق وضمانات النجاة ، فآيات هذا القرآن تحتوى على معالم الصراط المستقيم ، مثلما تحتوى آفاق الكون على أسرار العلم وقواه المذخورة للخلق . .

ولو عقل البشر لوقفوا بإزاء كل سورة ، بل كل حرف ، يستنبئونه اليقين ، ويتعرفون منه كيف يوثقون صلاتهم برب العالمين . .

إن كلام الله فوق كل كلام .

واستقبالـه بمشـاعر الحفاوة والجد والاستقصاء أمر واجب ، أو هو - في الحقيقة - أعود شيء بالنفع على الناس .

وكلما زاد الارتباط به وثقاً زاد رسوخ القدم على طريق الخير والبر . .

والعجب لأقوام يقدمون على كلام الله وأحكامه كلاماً آخر وأحكاماً أخرى .

﴿ ٱللَّهُ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ ۚ لَيَجْمَعَنَّكُمْ إِلَىٰ يَوْمِ ٱلْقِيَٰمَةِ لَا رَيْبَ فِيهِ ۗ وَمَنْ أَصْدَقُ مِنَ ٱللَّهِ حَدِيثًا ﴾ (النساء : ٨٧)

إن مقتضى الإيمان بالله هو إدمـان التـأمل في كتابه التماساً للنفع المحقق واقتطافاً للثمار الطيبة في العاجلة والآجلة معا .

والمؤمن بالقـرآن الكريم يستحيل أن يرجح على دلالته ، أو أن يشرك مع توجيهه هديا . ذلك أن القرآن يعلو ولا يُعلى عليه ، وأنه يحكم على سائر الأدلة الأخرى ، ولا يحكم شيء منها عليه .

ويستحيل ـ بداهـة ـ أن يكون في مصادر التشريع الأخرى ما يعارضه أو يسير في مجرى يغاير اتجاهه .

ولـو وجـد شيء من ذلـك . . فهـو دخيل على دين الله ، وطبيعة السنة والقياس والاستصـلاح ، ومـا شابـه ذلك . . طبيعة الفروع مع الأصل ، أو الأعضاء من الرأس .

إن الرسول ﷺ يبلغ عن الله ويوضح مراده ، ويكمل الأحكام فى الصور الجزئية الكثيرة التى ليس من شأن الدستور العام أن يتعرض لها .

فالقرآن مثلاً عرض للبيع ـ وهو أشيع المعاملات ـ فذكر من أحكامة ما لا يتجاوز أصابع اليد عدا .

أما السنة ففيها بضع مئات من الأحاديث التى تفصل وتشعب . . .

وللسنـة ـ عدا هذا النطاق التشريعى ـ ميدان أوسع ، وينبغى أن نطيل التأمل فيه .

هَبْ هيئة ما طلعت على الناس بمنهاج مبين فى كتاب محدود ، وأرادت أن تكافح لتعميمه وسياسة المجتمع به ، ماذا تفعل ؟ إنها قد تصدر صحيفة لتكون لسان حالها ، وتكرس فيها جهوداً كبيرة لنشر آرائها واجتذاب الجمهور إليها .

هذا اللسان الناطق باسم الهيئة ، والمعبر الرسمى عن وجهة نظرها ، له مكانته التى لا ريب فيها .

وما يذيعه بين الحين والحين تؤخذ الهيئة به ويعد بياناً دقيقا عن موقفها .

ووظيفة الصحيفة الرسمية لهيئة ما ، أنها تصور حكمها على الحوادث المتجددة وتنتهز المناسبات الحكيمة لتزكية برامجها ، والإشادة بما حوت من إصلاح .

وهى تلون ـ حسب الأيام والاشخاص ـ ما تعرضه من مبادىء .

فقد تقول للطلاب كلاما غير الذى تقوله للعمال ، وتحدث الأجانب بما لا تحدث به المواطنين .

وقد يفهم البعض منهاج الهيئة على أنحاء خاطئة ، فتفيض هى في شرح المقصود منه ، وترد الأوهام عما قامت للدفاع عنه .

وهذا التغيير والتفسير يتبع تغير الأحوال والأقوام وما تقتضيه الملابسات المختلفة من توجيهات مناسبة . .

ولا موضع ألبتة بأن هناك تعارضاً أو تفاوتاً بين منهاج الهيئة وما تنشره صحيفتها الرسمية .

ذلك ـ على ضرب من التجوز ـ عمل السُنة مع الكتاب .

ولقد ظل رسول الله ﷺ يتحدث ثلاثة وعشرين عاماً ، ويسوس الأمة بسيرته فيها ، بروزه على سواء للأصدقاء والخصوم ، وعمله الدائب لهداية الناس لا يخفى منه شيء .

وليس المهم أن نعرف ما حدث به حسب ، ولكن المهم أن نعرف كيف ومتى ، ومن حدث ؟؟ .

وإن هذه الظروف تعين إعانة حاسمة ، على فقه السنة فقها صحيحا .

أمثلة لقاعدة :

« عن ابن عباس رضى الله عنهما قال : قال رجل : يارسول الله ، أي العمل أحب إلى الله ؟ قال : « الحال المرتحل » ! قال : وما الحال المرتحل ؟ قال : « الذى يضرب من أول القرآن إلى آخره كلما حلّ ارتحل » .

ـ وعن عبدالله بن مسعود رضى الله عنه قال : سألت النبي ﷺ : أى العمل أحب إلى الله ؟ قال : « الصلاة على وقتها » . قلت : ثم أى ؟ قال : « بر الوالدين » قلت : ثم أى ؟ قال : « الجهاد في سبيل الله » .

قال ابن مسعود : حدثنى بهن ، ولو استزدته لزادنى . .

ـ وعن أبي هريرة أن أبا ذر رضى الله عنه سأل رسول الله ﷺ : أى العمل أفضل ؟ قال « إيمان بالله ورسوله » قيل : ثم ماذا ؟ قال : « جهاد فى سبيل الله »، قيل : ثم ماذا ؟ قال : « حج مبرور » .

ـ وعن أبى موسى الأشعرى : قالوا : يارسول الله ، أي الإسلام أفضل؟ قال ؛ « من سلم المسلمون من لسانه ويده » .

ـ وعن عبدالله بن عمر أن رجلاً سأل رسول الله ﷺ : أي الإسلام خير؟ قال : « تُطعم الطعام وتقرأ السلام على من عرفت ومن لم تعرف » .

هذه إجابات شتى لسؤال واحد فما معنى هذا ؟

معنى هذا أن حديث رسول الله ﷺ قد يكون متجهاً إلى رعاية أحوال المخاطبين ، فيبرز من العبادات والآداب ما يراه أليق بحياتهم ، وما يراهم أمس إليه حاجة . ويسكت عن غيره ، لا تهويناً من شأنه ، فقد يسكت عن أركان عظيمة القدر في الدين جاءت ببيانها آيات القرآن أو سنن أخرى .

والذى يُستفاد من هذه الإجابات أنه لا يجوز أخذ حديث ما على أنه الإيمان كله .

كما أنه لا تجوز الغفلة عن الملابسات التى سيق فيها الحديث فإنها تلقى ضوءاً كاشفاً على المراد منه .

وكما راعت السُنن أحوال المخاطبين ، قد تراعى الأحوال العامة للجماعة . فعند كلب الكفار وضراوتهم على بلادنا ، يكون الجهاد أفضل من الحج .

وعند اشتداد الأزمات وكثرة البائسين ، تكون الصدقة أفضل من الصلاة .

وعندما يظهر قصور أمتنا في ميدان الاحتراف والتصنيع ، يكون الاشتغال بالكيمياء والحديد أحب إلى الله من حراثة الأرض ورعاية الغنم . .

إن فهم القرآن لا يتم إلا بمعرفة السُنة ، وفهم السُنَّة لا يصح إلا بمعرفة المناسبات الحكيمة التى سيق من أجلها التوجيه النبوي .

وإذا لم تكن لدينا إحاطة شاملة بالأزمنة والأمكنة والوقائع التى أرسلت فيها هذه الأحاديث ، فقد تكون في الإحاطة بجملة السُنَن عوض يسد هذا النقص .

فإنك أمام كثرة المرويات وتعدد معانيها لا ترى بُدا من تنسيقها وترتيبها ووضع كل حديث بإزاء ما يوافقه من أحوال .

ولقد بلغنى أن هناك مؤلفات في «أسباب الحديث »[١٦] طبعت في الشام على غرار « أسباب النزول » التى امتلأت بها كتب التفسير ، ونحن نأسف لبُعد هذه المؤلفات عن متناولنا . فإن إشاعتها ضرورة لخدمة السُنة وصد الهاجمين عليها . .

وهذا الذى ذكرناه في فهم السُنة وصلتها بالكتاب ، لم نأت بجديد فيه . . إنما هو علم الأئمة الأولين ، وإدراكهم الصحيح لحقائق هذا الدين » .

وظيفة السنة :

« لقد كنت عندما أحب الاستشهاد بالكتاب والسنة في موضوع ما . . ألاحظ هذه الحقيقة ، وأجد طائفة كبيرة من الأحاديث تطابق فى معانيها وأهدافها ما تضمن القرآن الكريم من معان وأهداف ، وأن هذه الاحاديث قد تقرر المعنى نفسه ، الذي احتوته الآية ، أو تقرر معنى آخر ، يدور فى فلكه وينتظم معه فى اتجاه واحد ، وإن بدا للعين المجردة أن الصلة بينهما بعيدة .

فمن القبيل الأول ـ مثلاً ـ يقول الرسول ﷺ : « اللهم لا مانع لما أعطيت ولا معطى لما منعت » .

فإن هذا المعنى لا يخرج عن قول الله عز وجل : ﴿ مَّا يَفْتَحِ ٱللَّهُ لِلنَّاسِ مِن رَّحْمَةٍ فَلَا مُمْسِكَ لَهَا ۖ وَمَا يُمْسِكْ فَلَا مُرْسِلَ لَهُۥ مِنۢ بَعْدِهِۦ ۚ وَهُوَ ٱلْعَزِيزُ ٱلْحَكِيمُ ﴾ (فاطر : ٢) .

وسرد الأمثلة التي من هذا النحو يطول .

ومن القبيل الثانى ـ مثلا ـ أن الرسول ﷺ « نهى أن يشرب في آنية الذهب والفضة وأن يؤكل فيها ، ونهى عن لبس الحرير وأن يجلس عليه » .

فإن هذا الحكم الذي جاءت به السنة مشتق من تحريم القرآن للترف واعتباره المترفين أعداء كل إصلاح ، وخصوم كل نبوة وعوامل للهدم فى كل أمة : ﴿ وَمَآ أَرْسَلْنَا فِى قَرْيَةٍ مِّن نَّذِيرٍ إِلَّا قَالَ مُتْرَفُوهَآ إِنَّا بِمَآ أُرْسِلْتُم بِهِۦ كَٰفِرُونَ ﴾ (سبأ : ٣٤) .

والنهى عن اتخاذ القبور مساجد ـ وقد جاءت به السُنة ـ هو في الحقيقة حماية حاسمة للتوحيد الذى ضل عنه النصارى بما اتخذوا من معابد على قديسيهم حتى احتج مشركو مكة بذلك وهم يعارضون الرسول ﷺ : ﴿ مَا سَمِعْنَا بِهَٰذَا فِى ٱلْمِلَّةِ ٱلْءَاخِرَةِ إِنْ هَٰذَآ إِلَّا ٱخْتِلَٰقٌ ﴾ (ص : ٧) .

والسُنة التى تكون بهذه المثابة في تقرير غايات القرآن المرسومة أو المفهومة . أو التى تفصل مجمله وتوضح مشكله . . تأخذ قسطاً كبيرا من عناية المسلمين ، ومنزلتها من أدلة الأحكام الشرعية معروفة . .

وهناك سُنن أخرى تخصص أحكاماً عامة في القرآن .

ففى قوله تعالى : ﴿ يُوصِيكُمُ ٱللَّهُ فِىٓ أَوْلَٰدِكُمْ ۖ لِلذَّكَرِ مِثْلُ حَظِّ ٱلْأُنثَيَيْنِ ۚ . . ﴾ (النساء : ١١) .

بينت السُنة أن الابن القاتل لا حظ له في ميراث .

وفي قوله تعالى : ﴿ حُرِّمَتْ عَلَيْكُمُ ٱلْمَيْتَةُ وَٱلدَّمُ . . . ﴾ (المائدة : ٣) .

بينت السنة أن هناك مباحين في كل من هذه المحرمات : « أحلت لنا ميتتان ودمان : السمك والجراد ، والكبد والطحال » .

وفى قوله عز وجل : ﴿ وَٱلسَّارِقُ وَٱلسَّارِقَةُ فَٱقْطَعُوٓا۟ أَيْدِيَهُمَا ﴾ (المائدة : ٣٨) .

بينت السنة أن ليس كل سارق يقطع . إذ لا قطع فيما دون النصاب المقرر ، ولا قطع على جائع ينشد طعامه ، ولا على مغصوب يسترد ما أخذ منه . .

فإذا ثبت القطع ، ففى اليمين ، وعند الرسغ ، كما بينت السنة . .

وقد جاءت السنة بأحكام يسرت بعض العزائم التى أمر الكتاب العزيز بها . فالقرآن مثلاً يأمر بغسل القدمين ويعد ذلك ركناً في الوضوء . . وتنظيف الرجلين أمر لابد منه في صحة الصلاة .

وقد بين رسول الله ﷺ أن الرجل إذا أدخل قدميه طاهرتين في خفيه أو جوربيه ، فليس بضرورى أن يعيد غسلهما كلما أراد الوضوء .

وبحسبه أن يمسح على ظاهرهما ـ فوق الحذاء أو الجورب ـ إشارة إلى الركن الذى لحقته الرخصة .

وهذا الذي صنعه الرسول ﷺ وأمر به ليس هوى جنح إليه : ﴿ مَاضَلَّ صَاحِبُكُمْ وَمَاغَوَىٰ ، وَمَايَنطِقُ عَنِ ٱلْهَوَىٰٓ ﴾ (النجم : ٢-٣) .

إنما هو إرشاد الله له ، وهو عمل يتسق مع قاعدة الإسلام الأولى في السماحة والتيسير،وليس فيه أي تناقض مع تعاليم القرآن .

ونستطيع أن نقول : إنه ليس هناك سنة تعارض حكماً قرآنيا ما ، بل إنه من المستحيل أن يوجد حديث يعارض أحكام القرآن الخاصة ، أو قواعده العامة .

ثم إن الحديث الواحد لا نأخذه على حدة عند الاستدلال ، بل يجب أن نأخذ كافة الأحاديث التى وردت في موضوع واحد ثم نلحقها بما يؤيدها ويتصل بها من الكتاب الكريم ، ولن نعدم هذه الصلة . أ هـ .

لقد اطلت النقل هنا قصدا لأبين موقف الشيخ الغزالي المبدئي والأساسي من السنة ، وهو موقف العالم المسلم المتشبث بها، الغيور عليها ، المدافع عنها ، المهاجم لأعدائها ، الحريص على حسن فهمها . أما الخلاف مع الشيخ فهو في التفصيلات والأمثلة التطبيقية ، وهذه لا ينبغى أن تعكر صفاء المبدأ المسلم ، والقاعدة المقررة .

السنة حق :

ويزيد ذلك الشيخ ايضاحا فيقول تحت هذا العنوان (السنة حق) :

« إذا صح أن رسول الله ﷺ أمر بشيء أو نهى عن شيء ، فإن طاعته فيه واجبة ، وهى من طاعة الله .

وما يجوز لمؤمن أن يستبيح لنفسه التجاوز عن أمر للرسول فيه حكم : (مَن يُطِعِ ٱلرَّسُولَ فَقَدۡ أَطَاعَ ٱللَّهَۖ) (النساء : ٨٠) .

(وما كان لمؤمن ولا مؤمنة إذا قضى الله ورسوله أمرا أن يكون لهم الخيرة من أمرهم ، ومن يعص الله ورسوله فقد ضل ضلالا مبينا) (الأحزاب : ٣٦) .

والمسلمون متفقون على اتباع السنة بوصفها المصدر الثانى للإسلام بعد القرآن الكريم . لكن السنن الواردة تتفاوت ثبوتا ودلالة تفاوتا لا محل هنا لذكره .

وقد وضعت لضبط ذلك مقاييس عقلية جيدة ، يرجع إليها فى مظانها من شاء . .

وللناقد البصير ، أن يتكلم في حديث ما من ناحيتى متنه وسنده ، وأن يرده لأسباب علمية يبديها .

والمجال الفنى لهذا الموضوع رحب ممهد ، خاضه العلماء الأقدمون وتركوا فيه آثاراً ضخمة .

لكن المؤسف أن بعض القاصرين ـ ممن لا سهم له في معرفة الإسلام ـ أخذ يهجم على السنة بحمق ، ويردها جملة وتفصيلاً .

وقد يسرع إلى تكذيب حديث يقال له ، لا لشيء ، إلا لأنه لم يرقه ، أو لم يفقهه .

وتكذيب السنة على طول الخط احتجاجاً بأن القرآن حوى كل شيء بدعة جسيمة الخطر . فإن الله عز وجل ترك لرسوله السنن العملية يبينها ويوضحها .

وقد ثبتت هذه بالتواتر الذى ثبت به القرآن فكيف تُجحد ؟ بل كيف تُجحد وحدها ويعترف بالقرآن ؟ .

وكيف نصلى ونصوم ونحج ونزكى ونقيم الحدود ، وهذه كلها ما أدركت تفاصيلها إلا من السُّنَّة ؟ .

وإن إنكار المتواتر من السُنن العملية خروج عن الإسلام . . وإنكار المروى من سُنن الآحاد ـ لمحض الهوى ـ عصيان مخوف العاقبة . .

والواجب أن ندرس السنة دراسة حسنة ، وأن ننتفع فى ديننا بما ضمت من حكم وآداب وعظات . وإن الولع بالتكذيب لا إنصاف فيه ولا رشد .

وقد تعقبت طائفة من منكرى السنن فلم أر لدى أكثرهم شيئا يستحق الاحترام العلمي .

قالوا : إن السلف اهتموا بالأسانيد وحبسوا نشاطهم في وزن رجالها ولم يهتموا بالمتون . أو يصرفوا جهدا مذكورا في تمحيصها . .

وهذا خطأ . فإن الاهتمام بالسند لم يقصد لذاته وإنما قصد منه الحكم على المتن نفسه .

ثم إن صحة الحديث لا تجىء من عدالة رواته فحسب ، بل تجىء أيضاً من انسجامه مع ماثبت يقيناً من حقائق الدين الأخرى ، فأى شذوذ فيه ، أو علة قادحة يخرجه من نطاق الحديث الصحيح . .

على أن اتهام حديث ما بالبطلان مع وجود سند صحيح له ، لا يجوز أن يدور مع الهوى ، بل ينبغى أن يخضع لقواعد فنية محترمة .

هذا ما التزمه الأئمة الأولون ، وما نرى نحن ضرورة التزامه .

ذكر بعضهم حديث : « الحبة السوداء شفاء من كل داء إلا السام » .

فقال : إن الواقع يكذبه ، وإن صححه البخاري .

ويظهر أنه فهم من « كل داء » سائر العلل التى يُصاب الناس بها .

وهذا فهم باطل ، ولو كان ذلك مراد الرسول ﷺ ما كان هناك موضع للأحاديث الكثيرة الأخرى التى تصف أدوية أخرى لعلل شتى .

والواقع « أن كل داء » لا تعنى إلا بعض أمراض البرد ، فهى مثل قول القرآن الكريم في وصف الريح التى أرسلت على « عاد » : ﴿ تُدَمِّرُ كُلَّ شَيْءٍ بِأَمْرِ

رَبِّهَا ﴾ (الأحقاف ٢٥) فـ « كل شيء » هو ما عمرت به مساكن القبيلة الظالمة فحسب .

وهذا الحديث ، لو أن مسلماً مات دون أن يعلم به ما نقص إيمانه ذرة .

إن أبا بكر وعمر كليهما ، لم يعلما بالحديث الصحيح عن رسول الله ﷺ الذى قال فيه : « أمرت أن أقاتل الناس (يعنى وثنيى الجزيرة) حتى يشهدوا أن لا إله إلا الله وأن محمداً رسول الله ويقيموا الصلاة ويؤتوا الزكاة ، فإذا فعلوا ذلك عصموا من دماءهم وأموالهم إلا بحق الإسلام وحسابهم على الله » .

فإن الحديث الذي حفظاه ليس فيه : « إقام الصلاة وإيتاء الزكاة » ,

ولو علم عمر بهذا النص الزائد ما اعترض على أبي بكر في قتاله مانعى الزكاة .

ولو علم به أبو بكر ما استدل على رأيه بالقياس والاستنباط .

ولكن فقه الشيخين في الكتاب العزيز ، وحسن استفادتهما مما يعلمان من سنة أغنى وكفى . . ولم يضرهما ما يجهلان من روايات أخرى .

بيد أن الطعن ـ هكذا خبط عشواء ـ فى الأسانيد والمتون كما يصنع البعض ليس القصد منه إهدار حديث بعينه ، بل إهدار السُنَّة كلها ، ووضع الأحكام التى جاءت عن طريقها فى محل الريبة والازدراء .

وهذا ـ فوق أنه غمط للحقيقة المجردة ـ يُعرض الإسلام كله للضياع .

إن دواوين السنّة وثائق تاريخية من أحكم ما عرفت الدنيا .

ويمكننا أن نقول : إن الكتب المقدسة لدى بعض الأمم ماتزيد فى قيمتها التاريخية عن أحاديث دونها علماؤنا وحكموا على طائفة منها بالضعف ، وطائفة أخرى بالوضع !!

والسُنَّـة ـ لكثـرة ما عرضت له من تفـاصيل ـ تضمنت أحكـامـاً كثيرة ، والأحكام قيود توضع على تصرفات الناس ، والقيد عندما يجيء في مكانه الذى يناسبه ويلائمه ، لا يكون هناك معنى للتبرم به والإنكار عليه .

إنما ينشأ الاعتراض من سوء استعمال هذه القيود لأنها ـ والحالة هذه ـ سوف توصد ابوابا يجب أن تفتح ، وتضيق حدودا يجب أن تنفسح ، وتحظر حركات يجب أن تأخذ مداها دون حرج .

وأكثر الظلم الذي وقع على السنة أصابها من أن حديثا من الأحاديث قدر له أن يعمل في نطاق معين ، فجاء بعض القاصرين وحرفه عن موضعه بالتعميم والاطلاق . انتهى[١٧] .

ان الشيخ الغزالي ـ حفظه الله ـ لم ينكر مصدرية السنة للتشريع وللتربية والدعوة يوما ما ، وما كان له أن ينكر ، بل دافع عنها ، وذاد عن حماها .

« وإنما ينكر أن تتناولها الأذهان الكليلة ، فترد نهارها ليلا ، كما ينكر أن يقل شغل الأمة بالقرآن الكريم ، فتذهل بذلك عن الأصل الركين ، والعماد المتين .

أما أن تتجه الهمم إلى كتاب الله ، وتستعين على فهمه وابلاغ هداياته وانقاذ أحكامه بأحاديث رسول الله ﷺ ، فذلك هو المنهج السديد » .

تعليق على أحاديث الفتن :

انظر إلى تعليقه على (أحاديث الفتن) وما وقع فيها من سوء الفهم ، حتى غدت من أسباب تقاعس المسلمين عن نصرة دينهم ، والعمل لنهضة أمتهم ، واصلاح أحوالها ، لما يوحى به سرد هذه الأحاديث أن الإسلام أبدا في إدبار ، وان الكفر في إقبال ، وأن الخير منهزم ، والشر منتصر ، وأن لا جدوى من محاولات الترميم والاصلاح ، فنحن في آخر الزمان .

وشيوع هذا الفهم السقيم خطر على كيان الأمة وعلى وجودها ، وهو ضد سنن الكون ، وضد الآيات القرآنية ، والأحاديث النبوية الأخرى ، وكيف يقبل هذا في دين يأمر بالعمل للدنيا إلى آخر رمق فيها ، « ان قامت الساعة وفي يد احدكم فسيلة ، فإن استطاع ألا يقوم حتى يغرسها فليغرسها[١٨] »!

فكيف يوئس الرسول الكريم أمته من العمل لدينهم ، وهو يهيب بهم أن يعملوا لدنياهم إلى آخر لحظة ؟ ! هذا مستحيل .

من أجل هذا يقاوم الغزالى تلك الأفهام الرديئة التى تحمل على القعود واليأس ، وتخدر الأمة عن الجهاد والكفاح .

لنقرأ معا تلك الفقرات النيرة من كتابه « قذائف الحق » يقول حفظه الله :

● **دين زاحف مهما كانت العوائق :**

« كلما قرأت أبواب الفتن في كتب السنة شعرت بانزعاج وتشاؤم، واحسست أن الذين اشرفوا على جمع هذه الأحاديث قد أساءوا ـ من حيث لا يدرون ومن حيث لا يقصدون ـ إلى حاضر الإسلام ومستقبله ! .

لقد صوروا الدين وكأنه يقاتل في معركة انسحاب ، يخسر فيها على امتداد الزمن أكثر مما يربح ! .

ودونوا الاحاديث مقطوعة عن ملابساتها القريبة ، فظهرت وكأنها تغري المسلمين بالاستسلام للشر ، والقعود عن الجهاد ، واليأس من ترجيح كفة الخير ، لأن الظلام المقبل قدر لا مهرب منه .

وماذا يفعل المسلم المسكين ، وهو يقرأ حديث أنس بن مالك الذي رواه البخاري عن الزبير بن عدي قال : شكونا إلى أنس بن مالك ما نلقى من الحجاج فقال : « اصبروا ، فإنه لا يأتى عليكم زمان إلا الذى بعده شر منه حتى تلقوا ربكم » ، سمعته من نبيكم ﷺ !!

وظاهر الحديث أن أمر المسلمين في أدبار ، وأن بناء الأمة كلها إلى انهيار ، على اختلاف الليل والنهار !

هذا مع ان الحديث يخالف احاديث صحاحا كثيرة تحمل مبشرات بظهور الإسلام ، واتساع دولته وانتشار دعوته، كما يخالف الاحداث التى وقعت في العصر الأموى نفسه ! .

فقد جاء الوليد بن عبدالملك فمد رقعة الإسلام شرقا ، حتى احتوت اقطارا من الصين ، وامتدت رقعة الإسلام غربا ، حتى شملت أسبانيا والبرتغال وجنوب فرنسا .

ثم تولى الخلافة عمر بن عبدالعزيز فنسخ المظالم السابقة ، وأشاع الرخاء ، حتى عز على الاغنياء أن يجدوا الفقراء الذين يأخذون صدقاتهم !

ولقد أتى بعد أنس بن مالك عصر الفقهاء والمحدثين الذين أحيوا الثقافة الإسلامية ، وخدموا الإسلام أروع وأجل خدمة ، فكيف يقال : ان الرسالة الإسلامية الخاتمة كانت تنحدر من سيء إلى أسوأ ؟؟ هذا هراء .

الواقع أن أنسا رضى الله عنه كان يقصد بحديثه منع الخروج المسلح على الدولة بالطريقة التى شاعت في عهده ومن بعده ، فمزقت شمل الأمة ، والحقت بأهل الحق خسائر جسيمة ، ولم تنل المبطلين بأذى يذكر .

وأنس بن مالك أشرف دينا من أن يماليء الحجاج أو يقبل مظالمه ، ولكنه أرحم بالامة من أن يزج بأتقيائها وشجعانها في مغامرات فردية تأتي عليهم ، ويبقى الحجاج بعدها راسخا مكيناً !

وتصبيره الناس حتى يلقوا ربهم - أي حتى ينتهوا هم - لا يعنى أن الظلم سوف يبقى إلى قيام الساعة ، وان الاستكانة الظالمة سنة ماضية إلى الابد ! .

ان هذا الظاهر باطل يقينا ، والقضية المحدودة التى أفتى فيها أنس لا يجوز أن تتحول إلى مبدأ قانوني يحكم الاجيال كلها .

لقد سلخ الإسلام من تاريخه المديد أربعة عشر قرنا ، وسيبقى الإسلام على ظهر الأرض ما صلحت الأرض للحياة والبقاء ، وما قضت حكمة الله أن يختبر سكانها بالخير والشر .

ويوم ينتهى الإسلام من هذه الدنيا فلن تكون هذه دنيا ، لان الشمس ستنطفيء ، والنجوم ستنكدر ، و الحصاد الأخير سيطوي العالم اجمع !

فليخسأ الجبناء دعاة الهزيمة وليعلموا أن الله أبر بدينه وعباده مما يظنون .

لقد ذكر لى بعضهم حديث « بدأ الإسلام غريبا وسيعود غريبا كما بدأ ،فطوبي للغرباء»[19] وكأنه يفهم منه أن الإسلام سينكمش ويضعف ،وأن على من يسمع هذا الحديث أن يهادن الأثم ، ويداهن الجائرين ويستكين للأفول الذي لا محيص عنه ! .

وايراد الحديث وفهمه على هذا النحو مرض شائع قديم .

ولو سرت جرثومة هذا المرض إلى صلاح الدين الايوبي ما فكر في استنقاذ بيت المقدس من الصليبيين القدامى ! .

ولو سرت جرثومة هذا المرض إلى سيف الدين قطز ما نهض إلى دحر التتار في « عين جالوت » ! .

ولو سرت جرثومة هذا المرض إلى زعماء الفكر الإسلامي في عصرنا الحاضر ابتداء من جمال الدين الافغانى إلى الشهداء والاحياء من حملة اللواء السامق ما فكروا أن يخطوا حرفا أو يكتبوا سطرا ! .

وقلت في نفسى : أيكون الإسلام غريبا وأتباعه الذين ينتسبون إليه يبلغون وفق الاحصاءات الأخيرة ثمانمائة مليون نفس ؟(هم الآن أكثر من مليار) .

يا للخذلان والعار ! .

الواقع أن هذا الحديث وأشباهه يشير إلى الازمات التي سوف يواجهها الحق في مسيرته الطويلة ،فإن الباطل لن تلين بسهولة قناته ، بل ربما وصل في جرأته على الإيمان أن يقتحم حدوده ويهدد حقيقته ، ويحاول الاجهاز عليه !

وعندما تنجلي الظلماء عن رجال صدقوا ما عاهدوا الله عليه ، يقاومون الضلال بجلد ، ولا يستوحشون من جو الفتنة الذي يعيشون فيه ، ولا يتخاذلون للغربة الروحية والفكرية التى يعانونها ، ولا يزالون يؤدون ما عليهم لله حتى تنقشع الغمة ، ويخرج الإسلام من محنته مكتمل الصفحة ، بل لعله يستأنف زحفه الطهور فيضم إلى أرضه أرضا وإلى رجاله رجالا .

وذلك ما وقع خلال أعصار مضت ، وذلك ما سيقع خلال أعصار تجيء ، وهذا ما ينطق به حديث الغربة الآنف ، فقد جاء في بعض رواياته :

« طوبى للغرباء الذين يصلحون ما أفسد الناس من بعدي من سنتى »[٢٠] فليست الغربة موقفا سلبيا عاجزا ، أنها جهاد قائم دائم حتى تتغير الظروف الرديئة ، ويلقى الدين حظوظا أفضل .

وليس الغرباء هم التافهين من مسلمي زماننا ، بل هم الرجال الدين رفضوا الهزائم النازلة ، وتوكلوا على الله في مدافعتها حتى تلاشت ! .

والفتن التي لاشك في وقوعها والتي طال تحذير الإسلام منها فتنة التهارش على الحكم ، والتقاتل على الإمارة ، ومحاولة الاستيلاء على السلطة بأي ثمن ، وما استتبعه ذلك من اهدار للحقوق والحدود ، وعدوان على الأموال والأعراض . . وهذا المرض كان من لوازم الطبيعة الجاهلية التى عاشت على العصبية العمياء .

والعرب في جاهليتهم الفوا هذا الخصام والتعادي ، فهم كما قال دريد بن الصمة :

يغار علينا واترين فيشتفى بنا إن أصبنا أو نغير على وتر
فسمنا بذاك الدهر شطرين بيننا فما ينقضي إلا ونحن على شطر

وما رواه أحمد عن تميم الداري[٢١] (بشأن انتشار الإسلام) يؤيده ما رواه عن المقداد بن الأسود قال : سمعت رسول الله ﷺ يقول « لا يبقى على وجه الأرض بيت مدر ولا وبر ألا دخلته كلمة الإسلام بعز عز أو بذل ذليل »[٢٢] .

وكذلك ما رواه عن قبيصة بن مسعود : صلى هذا الحي من محارب ـ اسم قبيلة ـ الصبح ، فلما صلوا قال شاب منهم : سمعت رسول الله ﷺ يقول : « إنه تفتح لكم مشارق الأرض ومغاربها ، وان عمالها ـ امراءها ـ في النار إلا من اتقى وادى الامانة » .

ويقول صاحب المنار في نهاية تفسيره لقوله تعالى : « قل هو القادر على أن يبعث عليكم عذابا من فوقكم ومن تحت أرجلكم . . » : اعلم أن الاستدلال بما ورد من أخبار وآثار في تفسير هذه الآية لا يدل هو ولا غيره من أحاديث الفتن على أن الأمة الإسلامية قد قضي عليها بدوام ما هى عليه الآن من الضعف والجهل كما يزعم الجاهلون بسنن الله ، اليائسون من روح الله ، بل توجد نصوص أخرى تدل على أن لجوادها نهضة من هذه الكبوة ، وان لسهمها قرطة بعد هذه النبوة كالآية الناطقة باستخلافهم في الأرض ـ سورة النور ـ فإن عمومها

لم يتم بعد ، وكحديث « لا تقوم الساعة حتى تعود أرض العرب مروجا وأنهارا ، وحتى يسير الراكب بين العراق ومكة لا يخاف الا ضلال الطريق » رواه أحمد .

والشطر الأول منه لم يتحقق بعد ، ويؤيده ويوضح معناه ما صح عن مسلم من أن ساحة المدينة المنورة سوف تبلغ الموضع الذي يقال له أهاب ، أي أن مساحتها ستكون عدة أميال ، فكونوا يا قوم من المبشرين لا من المنفرين .

« ولتعلمن نبأه بعد حين » .

وخطأ كثير من الشراح جاء من فهمهم أن ترك الشر هو غاية التدين ، وأن اعتزال الفتن هو آية الايمان .

وهذا عجز سببه ضعف الهمة وسقوط الارداة .

واني لا ذكر فيه قول المتنبي :

انا لفي زمن ترك القبيح به من أكثر الناس احسان وإجمال

أجل ، فان ترك الصغائر غير بلوغ الامجاد ، وتجنب التوافه والرذائل غير إدراك العظائم وتسنم الهام ، والتلميذ الذي لا يسقط شيء والذي يحرز الجوائز شيء آخر ! .

سوف يبقى بعد ذلك الاعتزال الواجب بناء الأمة على الحق ومد شعاعاته طولا وعرضا حتى تنسخ كل ظلمة » .[٢٣]

خلاصة الموقف من السنة :

والخلاصة من كل ما ذكرناه هنا تبدو للمنصف فيما يلي :

١ ـ أن الغزالي يؤمن إيمانا لا ريب فيه بأن السنة هي المصدر الثاني للإسلام ، ولا يشك في ذلك من قرأ كتبه منذ (الإسلام والأوضاع الاقتصادية) إلى آخر كتبه .

٢ ـ أن الغزالي جرد قلمه للدفاع عن حجية السنة ، في مواجهة المشككين فيها والمجترئين عليها ، كما تجلى ذلك في أكثر من كتاب له .

٣ ـ أن الغزالي يحمل قلباً يفيض حبا لرسول الله ﷺ ، ويراه النموذج الذي

تجسد فيه الكمال البشري ، وتجمعت فيه مواريث النبوات ، وفضائل النبيين الذين هداهم الله فاقتدى خاتمهم بهداهم .

٤ ـ ان كتب الغزالى ومقالاته وخطبه ومحاضراته ، منذ أمسك بالقلم ليكتب ، ومنذ ارتقى المنبر ليخطب ، مملوءة بالاستشهاد بالحديث الشريف والاستناد إلى السنة القولية والفعلية والتقريرية .

وهذه الحقائق كلها بينة واضحة وضوح الشمس ، لا يجحدها إلا أعمى أو مكابر .

وهبنى قلت : هذا الصبح ليل أيعمى العالمون عن الضياء ؟!

٥ ـ أن الغزالى إذا رد بضعة أحاديث صحت عند غيره لاعتبارات دينية وعلمية وعقلية عنده ـ لا لهوى عنده ـ ولا لاحتقار للوحى والرسالة والرسول ـ فهذا لا يسقط اعتباره ، فما من إمام من الأئمة إلا رد من الأحاديث ما ثبت عند الآخرين ، لاعتبارات رآها ، وان رفضها غيره .

يقول الشيخ حفظه الله في مقدمة كتابه (السنة النبوية) في طبعته السادسة :

« وقد شتمني بعض الناس ، فوجدت الإعراض أولى ، ومن من الأنبياء لم يشتم ؟ فليتأس بهم أتباعهم في الصبر والتجاوز .

لكن الشتم الذي أوجعني : اتهامي بأني أخاصم السنة النبوية !

وأنا أعلن أن الله ورسوله أحب إلي مما سواهما ، وأن إخلاصي للإسلام يتجدد ولا يتبدد ، وأنه أولى بأولئك المتحدثين أن يلزموا الفقه والأدب . فغايتى تنقية السنة مما قد يشوبها » .

الهوامش

(١) انظر كتابنا : (المرجعية العليا في الإسلام للقرآن والسنة) ص ١١٥ ـ ١٢٥ نشر مكتبة وهبة ، القاهرة .

(٢) انظر : السنة النبوية بين أهل الفقه وأهل الحديث ص ٧٤ ، ٧٥ ط . سادسة ، دار الشروق .

(٣) انظر هذه المسألة في : المعتمد لأبي الحسين البصري ٢/٥٥٦ ، العدة لابي ي على ٣/٨٩٨ ، والبرهان لأمام الحرمين ١/٥٩٩ ، والإحكام للآمدي ٢/٣٢ ، والروضة لابن قدامة ٩٩ ، وفواتح الرحموت ٢/١٢١ ، والمسودة ٢٤ ، والإحكام لابن حزم ١/١٠٧ .

(٤) قال محقق التمهيد : وقيل : هما روايتان عن الإمام ، والراجح أن الثانية محمولة على الأخبار التى كثرت وتلقتها الأمة بالقبول حتى أصبحت من المتواتر المعنوى ، أو الأخبار التى نقلها الأئمة المتفق على عدالتهم وثقتهم من طرق متساوية ، وتلقتها الأمة بالقبول ، وقال أبو يعلي بعدما نقل الرأي الثاني : هذا عندي : محمول على وجه صحيح من كلام الإمام أحمد رحمه الله ، وأنه يوجب العلم من طريق الاستدلال ، لا من جهة الضرورة . انظر : الروضة ٩٩ ، والعدة ٣/٨٩٨ وما بعدها .

(٥) انظر نسبة ذلك في الروضة ٩٩ ، والمسودة . ٢٤٠ .

(٦) انظر رأيهم في الإحكام في أصول الأحكام ١/١٠٧ .

(٧) خلاصة هذا الجواب : أنه يراد بالعلم في الآية ما يعم غلبة الظن ، بدليل انعقاد الإجماع على وجوب العمل بالأدلة التى تفيد غلبة الظن في الفروع ، كخبر الواحد والقياس ، وقد جعل بعض الأصوليين كالآمدى الآية : (لا تقف ما ليس لك به علم) في الأصول دون الفروع ، لقيام الإجماع على وجوب العمل بغلبة الظن فيها . انظر الإحكام للآمدى ٢/٣٥ ، وانظر التمهيد جـ ٣/٧٨ ـ ٨٠ .

(٨) المسودة ص ٢٤٠ .

(٩) المسودة : ٢٤٤ ، ٢٤٥ .

(١٠) وهذا ما وضحه ابن تيمية في كتابه القيم (رفع الملام عن الأئمة الاعلام) .

(١١) من كتاب (علل وأودوية) ص ٨٨ ـ ٩٠ .

(١٢) المسودة : ص ٢٤٥ ـ ٢٤٧ .

(١٣) يقصد بذلك كتابه (خلق المسلم) .

(١٤) انظر فقه السرة ص ٤٤ ـ ٤٦ .

(١٥) من كتاب (دستور الوحدة الثقافية للمسلمين) .

(١٦) يقصد كتاب (البيان والتعريف في أسباب ورود الحديث الشريف) تأليف ابن حمزه الحسينى الدمشقى . وقد نشرته بعد ذلك دار التراث العربي بالقاهرة بتحقيق الدكتور الحسينى هاشم ، وتقديم شيخ الأزهر الأسبق الدكتور عبدالحليم محمود رحمها الله . وقد نشر كتاب في نفس الموضوع للحافظ السيوطى .

(١٧) من كتاب (ليس من الإسلام) ص ٢٩ ـ ٤٣ .

(١٨) رواه عن أنس أحمد (٣/١٨٣، ١٨٤) والبخاري في الأدب المفرد (٤٧٩) والطيالسي (٢٠٦٨) والبزار مختصرا ، وقال الهيثمي : ورجاله ثقات أثبات . مجتمع الزوائد (٤/٦٣) ، وانظر سلسلة الأحاديث الصحيحة للألباني حديث رقم (٦) .

(١٩) رواه حمد ومسلم وغيرهما .

(٢٠) راجع في روايات الحديث كلها كتاب «غربة الإسلام » لابن رجب الحنبلى .

(٢١) يريد حديث «ليبلغن هذا الأمر ما بلغ الليل والنهار ، ولا يترك الله بيت مدر أو وبر إلا أدخله الله هذا الإسلام . . » رواه أحمد في مسنده (٤/١٠٣) وقال الهيثمى (٦ : ١٤) : رجاله رجال الصحيح . ورواه الحاكم ٤/٤٢٠ وصححه عل شرط الشيخين ووافقه الذهبي .

(٢٢) رواه الطبرانى ورجاله رجال الصحيح ، كما قال الهتمى (٦/١٤) وصححه الحاكم على شرطهما أيضا المصدر السابق .

(٢٣) من كتاب (قذائف الحق) ص ٢٠٨ ـ ٢١١ .